

4 2:3-5-15 الانفتاح على المجتمع المحلي المدني

يجب أن تعمل التربية البيئية على تطوير عرف يمارس في بيئات متعددة وفي الحياة اليومية لتلك المجتمعات المحلية فالكثير من ما يسمى بالمشكلات الوطنية هي في حقيقتها حصيلة للمشكلات المحلية والفردية فإذا ما تم حل هذه المشكلات فإن الحالة تعني قطع الشوط نحو تحسين البيئة لصالح مجتمع واسع كالمنطقة أو الدولة . إن توفير الإدارة السياسية والعمل الواعي المختلف والمنظم كفلان بتقصير المسافة بين المشكلة وحلولها .

15-5-4: الاتصاف بطابع إل استمرار والتطلع إلى المستقبل

نظرا للتقديم العلمي والتقني الذي ادئالى ظهور نظام اقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة سببت بدورها ظهور مشكلات جديدة ولكن لايبقى السكن بمعزل عن تطوير المعارف قان التربية البيئية يجب إن تحرص على إعادة صياغة توجهاتها ومضمونها وأساليبها وتبقى المعرفة المتطورة متاحة للمجتمع لكي تبقى في إطار ما يدعى بالتربية المستديمة.

15-6: الوعي والتربية البيئية وعلاقتها تربويا

من الأمور المطروحة فمؤتم الأمم المتحدة للبيئة البشرية ستكهولم في عام 1972 عن رابط الوعي البيئي مع الاهتمام بالتربية البيئية مما ساهم في دعم وتطوير مايعرف بالتعليم او التربية البيئية لتوعية الأفراد في قطاعات الامجتماعكافة والمشكلات الناجمة عن التفاعل معها. لقد افرز هذا التوجه برامج التوعية البيئية . وقد استوعبو رجال التربية هذا الهدف خلال تطعم المناهج الدراسية في مراحل التعليم المختلفة بموضوع التربية البيئية وهكذا نشأ مايسمى بالفكر البيئي ليدخل بقاء الجنس البشري واستمراره .

يتأثر الإنسان في سلوك ببيئته كما تؤثر فيها ، لذا فأن سن القوانين والتشريعات وحدها لايمكن أن يؤدي إلى ضما التصرف السليم في قبل الإنسان . فالعنصر التربوي مهم جدا لتنمية سلوك الأفراد باتجاه احترام القوانين والتشريعات فضلا عن المشاركة في سنها وتشريعها .وقد أكدت التوصيات رقم 96 لمؤتمر ستوكهولم ضرورة أعداد برامج لافراد بغية تعديل سلوكهم المدمر اتجاه اتجاه البيئة حيث نصف على مايلي :-
(تتولى الوكالات التابعة للأمم المتحدة بخاصة اليونسكو والمؤسسات الدولية والمعنية اتخاذ التدابير اللازمة لوضع برنامج جامع لعدة فروع علمية للتربية البيئية داخل المدارس وخارجها))

ودعم هذا التوجه مؤتمر التعليم البيئي بين الحكومات المنعقدة في تبليسي عام 1977 وذلك بتوضيح الافكار والاستراتيجية البيئية بشكل عام للتنمية السلوك البيئي وتحويله الى قيم اجتماعية ايجابية تدفع نحو المشاكة الفعالة وخلق المهارات المتركرة الى وعي كامل بالبيئة و المساهمة في حل مشكلاتها انطلاقا

في الشعور بالمسؤولية الاجتماعية حيث يتوجد ذلك باتخاذ القرارات والإجراءات السريعة المناسبة لحل مشاكل البيئة وبناء التكامل البيئي التنموي .
يجب ان ينطلق وعي الإنسان لبيئة ومشكلاتها خلال التربية الانتقادية وخلاقة التي تتوجد نحو تنمية الإدراك الكامل للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمشكلات كما إن عليه ان يجد العودة إلى التناغم مع الطبيعة وبما يساعد في اهتزاز طالقات الإنسان ووضعها في خدمة توازن النظام البيئي الذي هو جزء أساس منة .

وتعمل التربية البيئية إلى تنمية المهارات اللازمة لفهم العلاقات وتقديرها التي تربط بين الإنسان ثقافته وبيئته الحيوانية . إن تنمية الاتجاهات ولأنماط السلوكية بواسطة التربية البيئية تقود إلى التمكن من اتخاذ القرارات القدرة على تحليل المشاكل البيئية واحترام التوازن البيئي ان التربية البيئية والوعي الناتج عنها ليتمكنها الإيفاء بالغرض المطلوب دون التزويد بالوسائل التي تساعد في حل المشاكل البيئية والمساهمة الفاعلة في التنمية . ويبرز دوم القيم الأخلاقية التي تغرسها التربية البيئية والتي تتجسد في محصلتها بالوعي البيئي في قدرتها على تعديل شروط العلاقة بين الإنسان والطبيعة وهي العلاقة انتهاء حيث ان الإنسان جزء منها .

إن من اصحاب المهام التي تواجه الشعوب المحتضرة هي مهمة النهوض بالتنموي ونجاح خطته حيث ان مسؤولية هذا النجاح وتجاوز العقبات مرهونة بتظافر جهود شرائح المجتمع وقطاعاته كافة . ومن هذا توضح قيمة الوعي البيئي من نتائج التربية الناجزة فيسح المجال وخلق الفرص السديدة ليعبر كل عنصر من عناصر المجتمع عن سرقة في تحمل المسؤولية اتجاه تصعيد وتأثر التنمية وبقدر اتسع المسؤولية فأنها قد تخرج بعيدا عن أطرها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لتضيف إلى نفسها بعدا يضع رجل السياسة والقانون والتخطيط والتشريع وبقية العلماء والمفكرين في خضم المؤوليه للعمل على تكامل البيئة وتنمية عندما يجري التخطيط لرفع واثار الوعي البيئي وجعلها في خدمة تصعيد وتأثر التنمية المستديمة .

15-7: اهتمامات بلدان العالم

بدأ الاهتمام في موضوع التربية البيئية بتزايد في بلدان العالم مع أزيد الوعي البيئي للشعوب وبمستويات مختلفة . فقد دمجت التربية البيئية في التربية الصناعية والزراعية من الاستراتيجيات المقترحة بعد دراسة حالات من تشكولمولا فاكيا وجمايكا والولايات المتحدة الأمريكية ونفس المقترح عن المساق التدريبي الإفريقي العربي الذي عقد في مصر عام 1988 حول دمج التربية البيئية في التعليم الصناعي . وعقدت ندوة إقليمية عن دمج التربية في التعليم الجامعي العام في اوربا وذلك في بروكسل (بلجيكا) للمدة من 7-10 حزيران 1989 بتنظيم مشترك مع الجامعة فيجري في بروكسل الجمعية والأوربية للبيئة البشرية والجمعية الاسندنافية للبيئة البشرية في إطار ودعم برنامج اليونسكو – البامبيئية الدولية للتربية البيئية.

يدرس موضوع التربية البيئية في سريلانكا بوصفه موضوع مستقبل بعنوان الدراسات الاجتماعية في مستوى الابتدائي . وفي ماليزيا خصص موضوع جديد بعنوان الإنسان والبيئة للصفوف الرابعة الى السادسة في مستوى الابتدائي ليحل محل المراضية التقليدية في العلوم الصحة والتاريخ والجغرافية والتربية البدنية . وفي المستوى الثانوي دمجت التربية البيئية في جميع الموضوعات الدراسية تقريبا . كما ان التربية البيئية قد دمجت في اندونيسيا المطبقة هي أن تعوض وتوضح بالصور أهمية وارتباط التوجه العلمي لموضوع البيئة وحفظها . وفي كل من اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسيرسلانكا وتايلنديا ويؤخذ موضوع التربية البيئية بالاعتبار على مستوى الجامعات .

15-8: الاهتمامات البيئية في العراق والتشريعات ذات العلاقة

العراق مهد الحضارات ومركز العلوم كما هو معروف. فقد اهتم الإنسان في هذه المنطقة منذو نشوء الحضارات الأولى (البابلية والأشورية) بحفر الجداول وشق الترع وبناء السدود والتوسع في شبكات الري لما في ذلك دعماً للزراعة . ساهم البابليون بانشاء بيأت صناعية مثل بناء الجنائن المعلقة لتمثيل البيئة الجبلية التي تعد احد عجائب الدنيا السبعة ويشهد لها العالم في ارجاء كافة . كما ان المنطقة اهتمت منذ القدم بأهمية المياه الصالحة للشرب وتوزيعها وضرورة تميؤها عن الاستخدامات الاخرى كري المحاصيل والغسل كما يبدو واضحاً في اثار المدينة نمرود في عهد سرجون الاكدي وشهدت هذه المنطقة علي سبيل المثال الاهتمام بنوعية المياه التي تعد من الامور البيئية المتقدمة التي لم تتوصل لها الحضارات الاوربية الا في وقت لاحق

منذ ظهور الاسلام اكدت الشريعة الاسلامية خلال ما ذكر في ايات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة نظافة الانسان والبيئة وعدت اساساً من اساس الايمان ومنها انتشرت هذا الافكار الى بقية انحاء العالم المعمورة . وفي عهد الخليفة عمر ابن الخطاب (رض) شهد اهتمامات في مضامين البيئة خلال توفير الاجواء الملائمة الحياه الرعية ضمن نظام الاجتماعي متين .

شهدت مدينة بغداد منذ عام 1838 في عهد الوالي داود باشا اول مشروع لتوزيع المياه الصالحة للشرب في العراق . ويذكر ان اسلوب تصفية المياه قد جرى تحويله بعدئذ من الجاذبية في الوقت الحاضر . مع الاعتماد اسلوب الفحص والتدقيق للمهدات وجميع الموارد دوائر السيطرة والتقييس النوعي الموجود حالياً وذات الاهتمام هذا المجال .

ان استبدال المجاري المعدة حديثاً كان له الدور البارز في المحافظه على البيئة من مخاطر التلوث من مختلف تلك المجاري . وفيلغداد على سبيل المثال فأن شبكات المجاري مرتبطة في مجمعين لمعامله مياة المجاري احدهما في الرستمية (الرصافي) والاخر في الكرخ للتخلص من تلك المخلفات الضاره . وفي اوائل القرن الحالي (الحادي والعشرين) تمت المباشرة في توسيع شبكات الجاري في مدينه بغداد فضلاً عن شمول مدن اخرى .

انشئت بعض المحميات لاحتضان الحيوانات المهددة بالانقراض في القطر كالغزلان بعد ان كان هذا الموضوع مهملاً في السابق الامر الذي ادى الى انقراض انواع من الاحياء كالنعامات في الصحراء الجنوبية والنمور في الشمال . وقد تم تشريع العديد من القوانين والتعليمات التي تكلف حماية الاحياء البرية وتكاثرها وانتشارها خلال منع الصيد او تنظيمه في اوقات معينة وكما هو معمول به حالياً مع الثروه السمكية

جاء تشكيل مجلس حماية البيئة في اوائل الستينيات الذي يرتبط بوزارة الصحة متماشيا مع تطلعات القطر خلال وزارة البلديات (سابقا) متمثلا بالقوانين المرقمة 165 لعام 1964 هو القانون المتكامل لقانون البلديات المرقم 48 لعام 1931 حيث ان الاخير هو اعتماد لقانون الايالات (البلديات) العثماني الصادر في 27 رمضان لعام 1294 هجرية تعد التشريعات البيئية ركنا مهما لحماية البيئة هو عبارة عن مجموعة القوانين والانظمة والتعليمات الملحقة بها واية توجيهات وضوابط اخر تنظيم علاقة الافراد او المجتمعات بالبيئة بما يؤمن استغلال الموارد الطبيعية فيه وحيثا اضيف الى ماتقدم موضوع التنمية القابلة للاستمرار بما يعرف بالتنمية المستدامة *sustainable development* الذي تركز ترشيد استغلال الموارد الطبيعية والتعامل السليم مع البيئة بما يؤمن الحافظ عليها لكي تؤمن سليمة للأجيال القادمة قد اهتم القطر بالبيئة وتحسينها والمحافظة عليها من مخاطر التلوث حيث اقرت اهمية الاعتبارات البيئية في خطط التنمية ولاول مرة ثبت في خطة التنمية القومية للعوام 1976-1978 وانها تعني بحماية البيئة الصحية البشرية فضلا عن الثروة النباتية والحيوانية من اخطار تلوث البيئة سواء في الهواء ام الماء او التربة وقد استمرت خطة التنمية القومية اللاحقة التي كان اخرها مسودة مشروع خطة التنمية القومية للاعوام 1991-1995 وذلك تعميق الاهتمام بالجانب البيئة ضمن سياستها وعدت حماية البيئة وتطويرها وتحسينها والحفاظ علي متوقعاتها والعمل على منع التلوثها احد مهماتها الاساسية

صدر نظام صيانة الانهار والمياه العمومية من تلوث رقم 25 لسنة 1967 واعقبها صدرت تعليمات رقم 80406 عام 1980 حددت بموجبها الحدود المسموح بها للعناصر الثقيلة والمركبات الكيماوية الاخر وذلك في مياه الانهار والبحيرات والمخفلة للصرف الى المصدر المائي فضلا عن مياه الشرب كما صدرت تعليمات من الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية عام 1986 حول مواصفات مياه الشرب في العام 1986 صدرت قانون حماية وتحسين البيئة في القطر الذي تشرف علي تطبيقات اج هزة الدولة المختلفة وتشمل تطبيقه كلا من القطاعين العام والخاص من حيث اختيار المواقع المناسب للعمل والمصانع ومراعاة المحددات الاساسية لحياة السكان وبيئتهم في تلك المناطق ويتم الاشراف من قبل مجالس حماية البيئة المحلي المشكل في كل محافظة وترتبط هذه المجالس المحلية جميعها بالمجلس الاعلى لحماية البيئة ويهدف هذا القانون ذو الرقم 76 للعام 1986 الى حماية البيئة وتحسينها ومنع تلوثها ووضع السياسة العامة من انواع الملوثات ثم صدر قرار لمجلس قيادة الثورة المرقم 652 في 4 \ 8 1986 الزم فية الوزارات والجهات ذات العلاقة بضرورة الالتزام بقرارات مجلس حماية وتحسين البيئة على وفق القانون 76 اعلاه

شهد القطر اهتمامات بيئية واسعة شملت مشاريع كبيره التي من شأنها حماية البيئة وتحسينها مثل انشاء الاحزمة الخضر حول المدن ودورها في تنقية الاجواء خلال ما

تمتص النباتات الخضراء من غاز ثاني اوكسيد الكربون وتثبتة على هيئة مركبات عضوية في عملية البناء الضوئي فضلا عما تطرح من غاز الاوكسجين كما ان هذه النباتات تعمل بوصفها عارضا طبيعيا للتقليل الغبار والاتربة المتأتية من المناطق الصحراوية بفعل الرياح بالدرجة الرئيسية وفي عام 1992 تم توفير الدعم المادي اللازم للنهوض بمشروع معالجة الكثبان الرملية والحد من ظاهرة التصحر desertification التي تعد من المشاكل الكبيرة في تلوث البيئة لما لها اضرار صحية للانسان فضلا عن اثارها السلبية على الحيوانات والنباتية

عطفا على قانون حماية وتحسين البيئة رقم 76 لسنة 1968 صدر عدد من القرارات لمجلس قيادة الثورة للعام فالقرلر رقم 1 ينصف على اعتبار قطع الاشجرة والاحزمة الخضر او المتسمبة بموتها بشكل متعمد مخالفة ويعاقب وفقا لاحكام المادتين السادسة عشرة والسابعة عشرة والسابعة عشرة من قانون حماية وتحسين البيئة رقم 76 لسنة 1986 والقرار رقم 2 ينص على اعتبار تصريف مياه الفضلات من الوحدات السيارة والمحلات العامة الى الانهار مباشرة والى المناطق الخدمية بشبكات عامة مخافقة ببيئية وصحية لنظام صيانة النهار رقم 25 لسنة 1967 يتحمل المخالف التبعات القانونية على وفق المادتين المذكورتين اعلاه والقرار 3 ينص على اعتبار ضخ مياه الشرب خلال الشبكات او المركبات الحوضية دون تعقيم مخالفة بيئية تستوجب توجيه الانذار بشأنها وفي حالة ثبوت توفر مواد التعقيم (غاز الكلور او المسحوق القاصر او الهايبو وتقايس الموظف المختص عن تسلمه او استعماله لتعقيم مياه الشبكة بعد توجيه الإنذار فيعد ذلك مختلف بيئة تطبق احكام المادتين اعلاه إضافة العقوبات النصوص عليها في قانون الصحة العامة رقم رقم 98 لسنة 1981 والقرار على منع المركبات الحوضية المحملة بالمشتقات النفطية من طرح مخلفات حمولتها الى المناطق الزراعية او الاراضي الخالية او المصادر المائية او المبازل ويتحمل مسببها التبعات القانونية المرتبة عليه بموجب احكام المادتين اعلاه كما ينص القرار رقم 5 اعتبار تصريف مياه المجاري المنزلية او العامة الى الانهار مباشرة مخالفة بيئية وصحية ويتحمل مسببها التبعات القانونية المرتبة عليه بموجب احكام المادتين ام القرار رقم 6 فإنه ينص على منع استخدام المركبات الحوضية المخصصة لنقل المياه الثقيلة لغرض تزهير المواطنين بمياة الشرب ويعاقب مالك السيارة بالعقوبات المنصوصة عليه في المادتين اعلاه اضافة العقوبات المنصوصة عليها في قانون الصحة العامة رقم 89 لسنة 1981 .

لا بد من الاشارة الى ان انجاز مشروع نهر صدام (560 كم) كان له مردود ايجابي في تخفيف مشكلة الملوحة للاراضي الزراعية ونهري دجله والفرات وشط العرب بخاصة للمنطقتين الوسطى والجنوبية حيث تم انجازه عام 1992 مما ادى استصلاح اراضي زراعية حيث ازدادت مساحة هذه الاراضي بحدود 6 ملايين دونم ومن الجوانب البيئية كان لمشروع نهر صدام اهمية واضحة في عدد من من الامور منها :

١. التخلص من المياه المحملة بالاملاح التي كانت تلوث مياه نهر ي دجله والفرات
٢. توفير مساحة جيدة على جانب النهر مكسوة بالخضرة
٣. تحويل مساحات مكسوة بالكثبان الرملية الى مساحة خضراء
٤. تطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة التي يمر بها المشروع
كالمناطق الصحراوية ومناطق الاهوار نتيجة رطوبتها يشبكة المواصلات البرية
والنهرية

٥. استصلاح الاراضي وتقليص مساحة التصحر
 ٦. استخدام البحيرات الناتجة عنه بوصفها مناطق سياحية
 ٧. استخدام مجار الانهار للنقل المائي وتربية الاسماك
- كما صدر قانون رقم 3 لسنة 1997 بأسم قانون حماية وتحسين البيئة عزز مفهوم البيئة بعناصرها المختلفة وجميع الكائنات الحية وشملت فقرات تطويرها واضحا في حماية البيئة من مخاطر التلوث والاهتمام بالتربية البيئية والوعي البيئي والانشطة ذات العلاقة وصدر حديثا قانون التعديل الاول لقانون حماية وتحسين البيئة المرقم 3 لسنة 1997 وتلك بالرقم 73 لسنة 2001 وبنظر اوسع واشمل من اجل حماية البيئة من مخاطر التلوث وفرض عقوبات رادعة بشكل اشد مما كانت عليها في اصل القانون رقم 3. علما بأنقانون التعديل رقم ٧٣ قد صدر حديثا ونشر في الواقع العراقية بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٠ .

قد شهد القطر اهتمامات علمية واسعة بالدراسات البيئية من قبل العلماء والمختصين والمهتمين المحليين بشؤون البيئة حيث ان انتشارهم في الجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية الاخر في عموم المحافظات القطر مما ادى الى زيادة هذا الاهتمام في دراسة الظواهر البيئية المختلفة وقد برزت عدة راسات وابحات قيمة في مجالات البيئة المختلفة خلال المؤتمرات والندوات القطرية و العربية او الدولية فضلا عن النشر عن النشر في المجالات العلمية وقد تم عقد العديد من المؤتمرات العلمية التخصصية في موضوعات البيئة في القطر كان لهادور بارز في دعم المسيرة العلمية لدعم الوعي البيئي المحلي وتعد ندوة البيئة الصناعية وتلوث البيئة المنعقدة في بغداد عام 1976 التي تظمنها اتحاد الصناعات العراقي من اوائل هذا اللقاءات العلمية في دراسة التحليل لمنهاج الدراسة الابتدائية والمتوسطة والابتدائية فما يخص كتاب العلوم وعلم الاحياء اجراها السعدي (2002) وجد انمفردات هذا الكتاب قد تطرقت الى الموضوعات البيئية بشكل جيد وواف ومناسب لعم التلاميذ للمرحلة الدراسية المختلفة ولا بد من الاخذ بنظر الاعتبار تدريب المعلمين والمدرسين في موضوع التربية البيئية قبل الخدمة وخلالها خلال برامج تعد برامج تعد لهذا الغرض كما هو معمول به في بعض دول العالم مثل قيام الدورات التدريبية او برامج التعليم المستمر بالتعاون مع المؤسسات العلمية ذات العلاقة

اما في ما يخص الدراسات الاولية في المعاهد والجامعات فأن موضوع البيئة يدرس في بعض التخصصات ذات العلاقة مثل علوم الحياة والكيمياء والهندسة وغيرها كما انشاء عدد من المراكز العلمية الباحثة تهتم بالبيئة فضلا عن الاهتمام الواضح على مستوى الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراة) حيث تم من خلالها التطرق الى مواضيع بيئية مختلفة واعطاء الحلول لعدد من المشاكل البيئية في مجال التلوث البيئية حظت البيئة الصحراوية اهتماما مبكرا في قطر مقارنة مع البيئات الاخرى وكان ذلك اكثر وضوحا منذ الستينيات من القرن الماضي بخاصة في وسط العراق والصحراء بغير التعريف على واقعها البيئي الطبيعي اما المنطقة الجنوبية فلم تحظ ببيئتها اليبسة بمثل هذا الاهتمام مقارنة مع ماذكر في وسط القطر . اما البيئة المائية فلاحظ ان الدراسات في هذا المجال قد ازدهرت منذ بداية السبعينات بخاصة في جنوب العراق الغني بانواع مختلفة من البيئات المائية حيث تشمل المياة الاقليمية في الخليج العربي ومصب شط العرب ونهري دجله والفرات فضلا عن الاهوار المنتشرة كما انجزت بعض المسوحات الاساسية في بعض المسطحات المائية في السمال مثل روافد نهر دجله وبحيرة دوكان ونهر تانجرو وينايع سرجنار وفي العقدين الماضين نشطت دراسات في وسط العراق شملت نهري دجله والفرات و الروافد دىالى والعظيم البحيرات مثل الثرثار والحبانية والرزازة والقادسية وساة